الطرق السيارة بالمغرب
Autoroutes du Maroc

الرباط ، في 2014/01/09
الرقم.: ق.ا.ت /أأ 2014/5/7

إلـــى

السيـد مديـــر جريـــدة

الصبـــاح

الموضوع : مقال نشر في جريدتكم بتاريخ 08/01/14 بعنوان "اختلاسات تتسبب في طرد 16 مستخدما بشركة الطرق السيارة".

سيدي،

تعليقا على مقالكم المشار إليه في الموضوع أعلاه، نخبركم بتفاجئنا لطريقة تعاطي جريدتكم للخبر في ضرب سافر لأبجديات مهنة الصحافة التي تتوخى التحري والاستفسار والتحقق من مصدر الخبر قبل الخوض في استرسال معلومات خاطئة الهدف الوحيد من سردها المس بسمعة شركة وطنية يضرب بها المثل من حيث جودة الحكامة والتدبير.

أما فيما يخص موضوع الاختلاسات ، فإننا نؤكد على أن المستخدمين المطرودين من طرف مشغليهم (الشركات المتعاقدة مع الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب) قد تم ضبطهم في حالات غش إثر عمليات مراقبة دقيقة تقوم بها الشركة الوطنية للطرق السيارة لعملية استخلاص الأداء بشكل مستمر وروتيني بخلاف ما جاء في مقالكم على أن هذه الاختلاسات جاءت نتيجة لشكايات توصلت بها الشركة.

لقد تمادى مقالكم في الاتهامات المجانية لشركتنا بل تحول منبركم إلى ناطق رسمي باسم كل من أراد الاساءة لها، في حين كان من الأحرى أخذ المعلومات من منبعها و الأنكى من ذلك أن تشيروا إلى "مصادر مقربة من الشركة" ولا تكلفوا أنفسكم عناء الاتصال المباشر بمصالحها المختصة، وفي هذا الصدد نوضح ما يلي :

- وعيا منها بضرورة الانخراط في منظومة المقاولة المواطنة، حرصت "ش.و.ط.س" على اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لتحمل مسؤوليتها من أجل النهوض بالتنمية المستدامة في كل من المجالات الاجتماعية، الاقتصادية و البيئية.

و في هذا الاطار، وجب التذكير بالتدابير التي اتخذتها "ش.و.ط.س" لتحسين ظروف عمل أجراء الشركات المتعاقدة معها و الحرص على تطبيقها لقانون الشغل حيث تمت صياغة دفتر تحملات نموذجي

يؤطر علاقة "ش.و.ط.س" بالشركات المتعاقدة و يلزم هذه الأخيرة بالتطبيق الصارم لمقتضيات قانون الشغل مع أجرائها خاصة منها المتعلق بالاستقرار في العمل عبر إجبار الشركات المتعاقدة على تعيين الأجراء في إطار عقود غير محددة المدة، لينحصر اللجوء إلى عقود محددة المدة استثنائيا عند ضخ موارد إضافية لسد الخصاص في مواسم الذروة أو عند استبدال المستخدمين إبان الإجازات السنوية.

- ❖ إن إسناد بعض الخدمات إلى القطاع الخاص هي ممارسة متداولة لدى العديد من المؤسسات العمومية و الشبه العمومية، و ليست حكرا على "ش.و.ط.س" حيث أثبتت هذه السياسة نجاعتها في مجموعة من المرافق العمومية و كذا الخاصة وطنيا و دوليا . أما ربط الاختلاسات بهذه السياسة فهو مجرد حكم مجاني لا يستند لمعطيات موضوعية ، إذ أن كل التعاملات النقدية عبر العالم معرضة لهذه الانحرافات . لتبقى بذلك المراقبة الدقيقة وزجر المخالفات هي السبيل الأنجع لمعالجة هذه المعضلة

- ❖ دأبت "ش.و.ط.س" منذ إنشائها على اتخاذ جميع التدابير من أجل ترشيد و عقلنة نفقاتها و كذا حماية مداخيل الأداء من محاولات الاختلاس عبر تحديث و ملائمة نظام الأداء و كذا تكثيف عمليات المراقبة و التفتيش و لا تتوانى في اتخاذ الاجراءات الزجرية في حق كل من ثبت تورطه فيها. وتتم هذه المراقبة عبر معالجة و تحليل معطيات النظام الأتوماتيكي للأداء و كذا عبر نظام المراقبة بالكاميرات و عند ضبط كل غش، يتم إشعار الشركة المتعاقدة المعنية التي تلجأ إلى فصل مستخدميها المتورطين و متابعتهم قضائيا وفقا لبنود دفاتر التحملات المبرمة بين "ش.و.ط.س" و الشركات المتعاقدة معها. و حرصا منها على تجنب تسريح المستخدمين بشكل منافي لمقتضيات قانون الشغل، تم التوافق خلال اجتماع اللجنة التقنية المكلفة بالسهر على تتبع احترام بنود مدونة الشغل من طرف الشركات المتعاقدة بتاريخ 18 يونيو 2013 على خلق لجينة ثلاثية تتكون من ممثلين عن كل من الشركات المتعاقدة، نقابة مستخدمي الشركات المتعاقدة مع "ش.و.ط.س" المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل و "ش.و.ط.س" للبث في كل الأخطاء الجسيمة الخاصة التي قد يرتكبها بعض الأجراء. و بالفعل عقدت هذه اللجينة اجتماعين:

- ✓ الأول بتاريخ 27 يونيو 2013 لمعاينة بعض الاختلاسات التي تم ضبطها بمحطات الأداء التابعة لمركزي الاستغلال بمكناس و بوجدة حيث عمدت الشركات المتعاقدة المعنية إلى فصل 13 مستخدما تم ثبوت تورطهم في عمليات اختلاسية و تتم حاليا متابعتهم قضائيا. وقد حاول حينها الطرف الذي حاورتموه تبرير تلك الانحرافات بوجود ثغرات في نظام الأداء كما جاء في إحدى بياناته مع العلم أن نظام الأداء ذاته هو الذي مكن من ضبط الاختلاسات.
- ✓ الثاني بتاريخ 24 دجنبر 2013 لمعاينة الاختلاسات و التحايلات على نظام الأداء التي تم ضبطها بمحطتي سيدي علال البحراوي و النسيم (مدخل الطريق السيار الدار البيضاء –

الجديدة) حيث قامت الشركات المتعاقدة المعنية بفصل 16 أجيرا منهم 7 مستخدمين في إطار عقود محددة المدة و 9 مستخدمين قارين و باشرت مسطرة المتابعة القضائية في حقهم.

قرارات الفصل أعلاه اتخذت استنادا لمحاضر اجتماع اللجينة الثلاثية و التي عبرت بإجماع بعد عرض مفصل لكل القرائن و الدلائل المستخرجة من النظام المعلوماتي للأداء و كذا نظام المراقبة بالكاميرات على صحة القرائن و الحجج بالنسبة للتهم المنسوبة للأجراء المعنيين بالتورط في عمليات غش و ذلك بحضور و شهادة الكاتب العام للمكتب النقابي؛

وبعد أن استغل الطرف المذكور ضبط مخالفين ومتابعتهم قضائيا خلال صيف 2013 للتشويش على الشركة وا لايعاز بقصور في نظام الأداء، يعود ثانية ويستغل ضبط متورطين جدد ومتابعتهم ليهاجم سياسة إسناد بعض الخدمات للقطاع الخاص. ليتضح بذلك أن هذه المناورات الرخيصة إنما هدفها الاساءة للشركة لأغراض أخرى، إذ كيف يعقل أن تتعرض للتشهير مؤسسة،تجعل من حماية المال العام خطا أحمر لا تسمح بتجاوزه.

- ❖ خلافا لما تتداوله النقابة، فإن عمليات الغش التي يتم ضبطها لا تقتصر فقط على المستخدمين بعقود عمل محددة المدة بل تخص كذلك المستخدمين القارين ؛

وفي الأخير، نؤكد على أن الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب خاضعة لكل نظم الرقابة التي يلزمها القانون وكذا مبدأ الحكامة الجيدة من مراقبة مستمرة وافتحاصات دورية تقوم بها لجن داخلية ، ومكاتب خبرة كما أن حسابات الشركة تفتحص من طرف خبير في الحسابات.

وعليه نندد بشدة بالطريقة التي تم التعامل بها مع هذا الموضوع حيث أسأتم مجانا لسمعة شركتنا وكنتم وسيلة سهلة استعملت ضدها، ولذا نطالب في إطار حق الرد المضمون النشر الكامل لرسالتنا هذه حتى يتسنى للرأي العام إدراك حقيقة الأمر.

وتقبلوا سيدي فائق التقدير والاحترام.

مصلحة التواصل

عادل الشاربي

الطرق السيارة بالمغرب
DMC
Les Autoroutes des Maroc